

الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي

آيت محمد محمد

أستاذ مساعد قسم أ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
والتجارة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

ملخص:

تعود الشراكة الأولى للأزمة المالية العالمية شهرأوت من عام 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية، لتنفجر في شهر سبتمبر 2008 وتمتد أثارها لمختلف أنحاء العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة متحولة إلى أزمة اقتصادية عالمية.

كما تعتبر هذه الأزمة الأسوأ من بين الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي نظرا لسرعة انتشارها وقوتها وحدثها والتي مازال الاقتصاد العالمي يعاني من ويلاتها رغم بعض المؤشرات الإيجابية المسجلة من حين لآخر في المدة الأخيرة.

ومنذ الوهلة الأولى لحدوث الأزمة المالية العالمية، قام المحللون الاقتصاديون باختلاف توجهاتهم بدراسة الأسباب الرئيسية لبروزها باعتمادهم مؤشرات ومعايير يعتبرونها أساسية في تحليلاتهم الاقتصادية.

فمن خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق إلى الجذور والتطور التاريخي للأزمة المالية العالمية مع التركيز على أسبابها من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وهولب هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، الاقتصاد الوضعي، الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة:

لم تكن الأزمة المالية العالمية الحالية وليدة ظروف العالم الاقتصادي اليوم، وإنما عبارة عن سلسلة من أزمات مالية متتالية ومتراكمة، فمنذ بداية العقد الثامن من القرن الماضي أي من سنة 1979 إلى سنة 1997 سجلنا حوالي 158 أزمة سعصر صرف و54 أزمة مصرفية، كما تعرض النظام المصرفي لمعظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق لخسائر فادحة.

فكانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الأكثر قوة من جميع الأزمات السابقة مما جعلها مادة دسمة للمفكرين الاقتصاديين، فراح كل فريق منهم يعطي تحليلاته حسب مرجعيته الفكرية فهناك أصحاب الاقتصاد الوضعي من جهة ومن جهة أخرى أصحاب الاقتصاد الإسلامي.

بناء على ما سبق يثار التساؤل التالي:

فيما تكمن جذور الأزمة المالية العالمية؟ وماهي المراحل الأساسية التي مرت بها؟ وماهي أسباب الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي؟

1: الجذور والتطور التاريخي للأزمة المالية العالمية.

قبل التطرق لجذور الأزمة ومراحلها الأساسية كان لزاما علينا إعطاء تعريف عامل

وشامل للآزمة من الجانبين اللغوي والاقتصادي، فلأزمة لغويا تعني الشدّة والقحط، فيقال: تأزم الشيء وضاق وتأزم إذا أصابته أزمة، ومنه يقال أزمة سياسية وأزمة مالية وغير ذلك. (1)

وعند الاقتصاديين تعرف الأزمة بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية بدلا من مصطلح الأزمة (2)، ويمثل الفرق بين الاصطلاحين: أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل احد مظاهره الطبيعية. (3)

1-1 جذور الأزمة المالية العالمية:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في شهر أوت 2007 و انفجرت في سبتمبر 2008 إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالي 1% في منتصف 2003 وقام بتثبيتها حتى منتصف 2004، كما توافرت أعدادا كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، فقد ارتفعت أسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالي 85% خلال الفترة من 1997 إلى 2006 دون تغير يذكر في المتغيرات الأخرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال (4).

وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار

الطويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض متدينة الجودة، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال (4).

ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة، وأقبل الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

ومع بداية عام 2006 حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض المتدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، فانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة مما أدى إلى إفلاس البنوك المقرضة الواحدة تلو الأخرى معلنة بذلك عن أزمة مالية في الجهاز المصرفي الأمريكي سرعان ما انتشرت إلى باقي دول العالم (5).

2-1 التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية:

إن بداية الأزمة المالية العالمية في صيف 2007 انبثقت عليها مجموعة من الأحداث، سوف نكتفي في هذا الجزء من بحثنا التطرق إلى الأهم منها والتي تبين امتدادها وتفاقمها دولياً.

جدول رقم 1: أهم مراحل الأزمة المالية العالمية

اليوم والسنة	الحدث
من أكتوبر إلى ديسمبر 2007	عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
22 جانفي 2008	البنك المركزي الأمريكي يخفض معدل الفائدة من 3.75 إلى 3.5 ثم تبعه تخفيض تدريجي إلى 2% بين جانفي ونهاية أفريل 2008
17 فيفري 2008	الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورذن روك
11 مارس 2008	تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القرض
16 مارس 2008	جى بي مرغن تشيزيعلن شراء بنك الأعمال بيرستيرنز بسعر متدن ومع مساعدة مالية من البنك الاحتياطي الفدرالي
07 سبتمبر 2008	وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري فريدي ماك وفاني تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونتهما.
15 سبتمبر 2008	إعلان بنك الأعمال ليمان براذرز إفلاسه، وفي الوقت نفسه يعلن بنك أوف أمريكا سراءه بنك الأعمال ميريل لينش، في نفس اليوم عشرة بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة رأسماله 70 مليار دولار
16 سبتمبر 2008	الحكومة الأمريكية و الاحتياطي الفدرالي تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم أى اى جى بامتلاكها نسبة 79,9% من رأسمالها.
18 سبتمبر 2008	البنك البريطاني لويد تى أس بي يشتري نافسه أنش بي وأوس المههد بالإفلاس.
19 سبتمبر 2008	جورج بوش يوجه نداءاً للتحرك فوراً للتعامل مع خطة إنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ال أزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.	سبتمبر 23 2008
انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، في الوقت نفسه بنك جي بي مورغان بامريكا يشتري منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.	26 سبتمبر 2008
خطة الإنقاذ الأمريكية تنال الثقة الكونجرس، في أوروبا تأمين فورتيس في بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ وفي بريطانيا جرى تأمين بنك برادفورد ووينغلي.	28 سبتمبر 2008
مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت البنوك فيما بينها رفع معدلات فوائدها مانعة بذلك إعادة التمويل الذاتي.	29 سبتمبر 2008
-الدولار يسجل أدنى مستوى له أمام اليورو منذ عام 1,38 دولار/1 أورو - مجلس الشيوخ يقر خطة بوش لإنقاذ البنوك، ويحث الرئيس مجلس النواب مرة أخرى على قبول الخطة. - تراجع مبيعات السيارات إلى 40%، مقارنة بالشهر الماضي، مع ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوى، حيث سجلت طلبات الإعانة 2/1 مليون شخص. - وصل عجز الميزانية الأمريكية بداية من شهر أكتوبر 2008 أكتوبر إلى غاية 30 جوان 2009 حدود تريليون ومائة مليون دولار أمريكي.	02 أكتوبر 2008

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات الموقع التالي 20-06-2011:

net. Aljazeera. Www

2 - أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الوضعي.

بعدما تطرقنا في المطلب السابق إلى نشأة الأزمة المالية العالمية، سنحاول في هذا

المطلب ذكر الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوثها من جانب الاقتصاد الوضعي.

2-1 الظروف الاقتصادية العالمية :

المتميزة بارتفاع مستمر للأرباح والتي لا تقابلها استثمارات منتجة من شأنها

الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الإنسانية، فقد أدى توجيه هذه الأرباح المفرطة نحو

المصارف والأسواق المالية من جهة إلى توسيع المجال الجغرافي للمالية في ظل العولمة وأصبح العجز البنوي للاقتصاد الأمريكي يمول من طرف باقي دول العالم كالصين ودول الخليج، ومن جهة أخرى إلى مزيد من البطلة وهشاشة التشغيل والتفاوتات الاجتماعية (6).

2/ التصنيف الخاطئ لوكالات التصنيف الائتماني:

فهذه الأخيرة تقوم بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن مصارف كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي وليمان براذرز فقامت بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا وآمنا فأعطتها علامة AAA وبذلك تحملت جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض له (7).

3/ قروض الرهن العقاري:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي، تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5 %، فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على منح المزيد من العقارية مما أدى إلى زيادة غير مسبوقه في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره يساوي 150 ألف دولار يساوي 300 ألف دولار.

إن ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثل ضغطا إضافيا على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة، ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه

القروض وبيعها لعدة مرات، والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير، وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك من مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية والمسماة الرهون الأقل جودة، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، والواقع أن حجم القروض كان يعطي أولوية على نوع القروض (8).

وحتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حال التعثر وعدم السداد، ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول يعجز عن السداد فيضطر لبيع العقار، ونتيجة تخلف الكثير من المدينين على السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي، كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية، بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة أو عليه أكثر من رهن.

4/ ضعف الرقابة على المصارف من قبل المصارف المركزية:

من أسباب حصول الأزمات المالية وأزمة الرهن العقاري على وجه الخصوص، نقص أو انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، وكذلك بالنسبة للمؤسسات المالية كشركات الرهن العقاري الأمريكية التي لا تخضع لترخيص ورقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي وإنما للرقابة الضعيفة على مستوى الولايات، كما أن صناديق التحوط وشركات الاستثمار المالي تكاد لا تخضع لأي رقابة تذكر، ومن هنا توسعت بعض هذه المصارف في الاقتراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها كما في حالة USB ولذلك فإن الوضع بالنسبة لمصرف ليمان براذرز كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني المزيد من المخاطر إذ تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمات العقارية ولقد كان المنطق من وراء رفض الإدارة

الأمريكية فرض الرقابة على صناديق التحوط التي احتلت البورصة وباتت تهدد السوق العالمية هو أن المبالغ التي ضختها هذه الصناديق للبورصة سمحت بانتعاشها (9).
5/ ترابط الاقتصاديات:

فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقتصرة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد، تطلب تدخل البنوك المركزية ب ضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من المصارف، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

حيث تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي (10)

6/ أزمة الثقة:

لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول. (11)

7/النفقات العسكرية:

لعل من أهم الأسباب أيضا نجد النفقات العسكرية على الإرهاب في العراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة تنفق كل ثلاث دقائق حوالي مليون دولار أمريكي لحربها على العراق، كما أن ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت ارتفاعا مذهلا لتنتقل من 438 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 670 مليار دولار سنة 2008 مع تخصيص مبلغ 190 مليار دولار فقط لحربي العراق وأفغانستان.

مما يعني نزيف للسيولة العالمية وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم وسوقها الداخلي وذلك بإصدارها سندات للخزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة لأن مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ذات الإقتصاد القوي الذي يعتمد على الإنتاج واستخدام التكنولوجيا لذلك يستثمرها معظم بلدان العالم بلا استثناء.

الجدول 2: حجم الإنفاق العسكري الأمريكي

السنة	الحرب على العراق ألف دولار في الدقيقة	الحرب على الإرهاب ألف دولار في الدقيقة	ميزانية الدفاع الأمريكية
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	670

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع التالي: WWW.ALJAZEERA.

NET08/10/2010

8/ الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008م، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز (Daw Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور (S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك (NASDAQ نقطة) 95.2 (ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.2 %، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1 % عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م 12. وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وعن العوامة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي.

تتجلى أهمية الشريعة الإسلامية السمحة في نبيذ كل مل هو غير أخلاقي أي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد وتحميهم من كل أشكال الفساد والموبقات، وهذا لا ينحصر فقط في المجال الاجتماعي وإنما يتعداه حتى للمجال الاقتصادي والمالي بالتحديد عن طريق معاملات مالية تهدف لإعطاء كل ذي حق حقه بطرق مشروعة ، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1:السبب العقائدي:

إن السبب الرئيسي والأساسي للأزمة المالية هو سبب عقائدي، وكل الأسباب الأخرى التي سنسوقها فيما بعد تنبع من هذا السبب المحوري، وهو ما تستبعده المذاهب الاقتصادية الوضعية التي ترى أن الاقتصاد علم يتسم بالحياد والموضوعية، ويدرس الظاهرة كما هي بعيدا عن القيم الدينية والأخلاقية، غير أن الاقتصاد الإسلامي يرى بضرورة التقيد بالنصوص الشرعية كمنطلق في بناء النظرية الاقتصادية، فهو يضع الثوابت والقواعد الدينية في تصوره وتحليله للظاهرة الاقتصادية (13).

2/ فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب الأخلاقي:

إن الاقتصاد الوضعي يهتم بالدرجة الأولى بالسلوك المادي للإنسان وتحقيق المنافع والمكاسب ويدع دراسة الأخلاق للعلوم السلوكية، وهذا الفصل بينهما أدى إلى آثار سلبية في تصرف الإنسان مع المادة وإلى تدهور العلاقات والأداء الاقتصادي ولنلمس أثر إقصاء الجانب الأخلاقي على الأزمة المالية العالمية بالبليغ، فلو تقيد السلوك الاقتصادي بالقيم لما آل الأمر إلى المأزق الحالي(14)، ويمكن الإشارة إلى بعض السلوكيات البعيدة عن الجانب الأخلاقي الإسلامي التي تتعامل بها المؤسسات المالية الغربية سواء مع الأفراد أو الجماعات والدول:

- الجشع في كسب المال والاستحواذ عليه بكافة السبل والوسائل اعتمادا على المبدأ

الاقتصادي الرأسمالي دعه يعمل دعه يمر 15 *Laisser faire laisser passer*؛

- الكذب والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة، فإذا أسقطنا هذا السلوك

على الأزمة الراهنة نجد أن عدم الصدق في التصريحات بالحقائق المالية كانت من العوامل الأساسية في تفاقم الأزمة، فالمستثمر الذي يود أن يوظف أمواله في السواق المالية يجهل أصول المعاملات وقوانين التبادل، فيلجأ إلى السماسرة والخبراء المختصين وإلى ما يصدره محافظو الحسابات من بيانات وتقارير مالية حول وضعية المراكز

المالية للشركات التي تتداول أسهمها للبيع، غير أن تواطؤ هؤلاء مع مدراء الشركات، قد يصدرون تقارير غير صادقة، فيقع المستثمرون البسطاء في فخ شراء أوراق مالية لشركات على وشك الإفلاس (16).

3/ الفائدة الربوية:

يرى المحللون الاقتصاديون المختصون في الصيرفة الإسلامية أن من أسباب الأزمة المالية العالمية يعود لاعتماد النظام الرأسمالي على الفوائد الربوية، فقبل سنة 1970 كان سعر الفائدة واحدا-ثابتا-خلال مدة الاستفادة من القرض، أما بعد هذا التاريخ فقد استخدم نوع جديد من أسعار الفائدة وهو سعر الفائدة المتغير، وبدأ العمل به بإيطاليا ثم انتشر في مختلف دول العالم .

ومن الآثار السلبية للتعامل بالفائدة ما يلي(17):

- التباين الشديد بين الأصول العينية والأصول المالية؛

- الزيادة في الديون بوتيرة أعلى من الزيادة في الإنتاج؛

- خدمة الدين متزايدة بوتيرة أعلى من الزيادة في الدخل؛

- المرابي لا يبذل عمل يستحق عليه ربحا، فالإسلام لا يعترف بأي ربح دون أن يبذل

فيه عملا أو جهدا، كما تعمل الربا على خلق طبقة خاملة عاطلة بلا عمل تنتظر الربح في تكاسل وتراخ، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من الكفاءات والمهارات وقصر التفكير في مصلحة الفرد وحده.

كما أن نظام الفائدة يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور

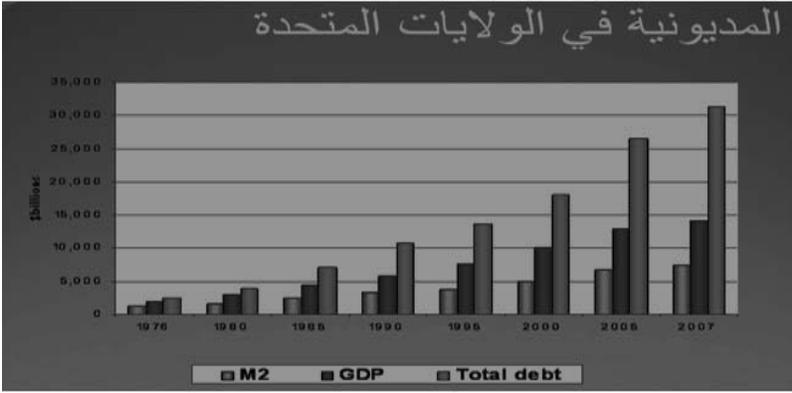
النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي، أضف إلى ذلك المجازفات على العملات في

أسواق النقد الدولية حيث أن لكل معاملة حقيقية يقابلها 50 معاملة نقدية ومئات

المعاملات المالية في البورصات العالمية للقيم المنقولة، وكمثال على ذلك يوضح الشكل

التالي تفاقم المديونية في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة نظام الفائدة المطبق

به.



الشكل رقم 1: تطور المديونية للاقتصاد الأمريكي خلال ثلاث عقود الماضية.

المصدر: سامي ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، 25/26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف.

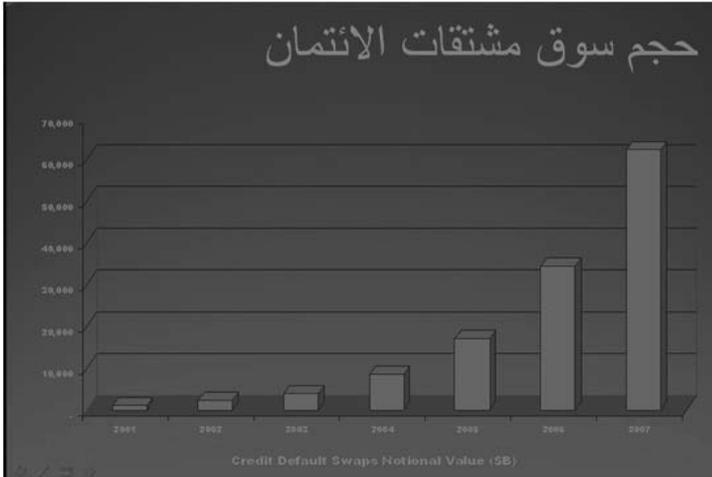
فالشكل أعلاه يبين تطور الرهيب للمديونية في الاقتصاد الأمريكي وهذا لجميع مكوناته (الأفراد، المؤسسات والدولة) حيث قفزت من أقل 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 تريليون دولار سنة 2007 أي بزيادة أكثر من 1200% في حين أن الناتج الإجمالي انتقل من حوالي 2000 مليار دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 تريليون دولار أي بزيادة 700% فقط.

4/ المشتقات المالية:

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعد من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا، فقيمة المشتقات المالية التي كانت سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أكثر 600 تريليون دولار في حين أن قدرت قيمة الإنتاج العالمي بـ 60 تريليون دولار، أي أن القيمة المالية هي 10 أضعاف القيمة العينية لأن التوظيفات في المشتقات لا تمثل استثمارا

حقيقيا بقدر ما تمثل نشاطا عقيما يشبه إلى حد كبير عمليات القمار وللمشتقات المالية آثار مدمرة على الاقتصاد بسبب:

- غياب قواعد تعامل واضحة وملزمة وهذا ما يزيد من حدة الأزمة عند وقوعها؛
- استدراج متعاملين اقتصاديين كثروا من مختلف أنحاء العالم، خاصة مع تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية التي زادت من مظاهرها لتوقع الأسواق المالية (18)؛
- استعمال أموال الغير لأن المجازف في الأسواق لا يطلب منه المغامرة في حدود ما يملكه من رأسمال، بل إن قواعد التعامل تسمح له بتغطية جزء يسير من مبلغ الصفقة والباقي يتم شراؤه على المكشوف، والنتيجة في كل الأحوال خسائر كبيرة يتحملها الاقتصاد الحقيقي بنسبة كبيرة (19) ولهذا قام مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 7-1-1992 في دورته السابعة بشهر مايو من سنة 1992 عدم إعطاء صفة العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم والتسلم الحقيقيين (20) .



شكل رقم 2: تطور سوق مشتقات الائتمان بالولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: سامي ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، 25/26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

5/ بيع الدين بالدين- التوريق-

ويتمثل في قيام المصارف وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المجتمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات إلى إحدى الشركات المتخصصة - شركات التوريق- وهذا البيع يكون بمقابل معجل، أقل من قيمة الدين ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية

لكل سند وتطرحها للإكتتاب العام للأفراد والمؤسسات بقيمة أكبر وأقل من القيمة الاسمية، أي بعلاوة أو خصم إصدار، ويحصل حملتها على فوائد القروض، وقد أطلق بعض العلماء المعاصرين على هذه العملية إسم التصكيك، وذكر أنها تقوم في الأساس على خلق أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على حافضة استثمارية ذات سيولة متدنية وتتولى شركة التوريق مع شركة التمويل عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين وتوزعها على حملة السندات، وبذلك تحصل شركة التمويل على سيولة وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وبين ما دفعته لشرائها، ويكسب حملة السندات الفوائد كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال بالبيع غيرهم بأسعار أكثر من سعر شرائها له (21)، ومن البديهي أن يتسبب التوريق بهذا الأسلوب وقوع أزمات، لأنه أفضى إلى سوق وهمية لا إنتاجية فيها، ويعتقد أن حل ذلك لا يكون بهجر أسلوب التوريق كلية، إذ أنه لو أحسن استخدامه وفقا للتقويم الإسلامي لاستفدنا من ايجابياته وتفادينا سلبياته.

وتقويم التوريق المالي إسلاميا يكون بربطه بسلعة أو خدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق، فهذا هو الذي أجازته مجمع الفكر الإسلامي بجدة في دورته السادسة عشرة الذي ورد فيها: يرى المجمع أن السبيل الشرعي لحسم الأوراق التجارية وبيع السندات هو بيعها بالعروض- السلع- شريطة أن يسلم البائع إياها عند العقد وحتى لو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية، لأنه لا مانع شرعا من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من سعرها الحالي (22).

الخاتمة:

لقد اعتبرت أزمة الرهن العقاري الأكثر شدة منذ أزمة الكساد العظيم عام 1929، وتعود لانفجار فقاعة العقارات والتي تشكلت إثر الإقبال الكبير على قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تشبع هذا الأخير، انفجرت الفقاعة عام 2007 مهللة بأزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد فيما بعد إلى بقية دول العالم لتصبح أزمة مالية عالمية.

ومع انهيارات المصارف في البلدان الرأسمالية الواحدة تلو الأخرى حتى تلك التي سلمت من أزمة الكساد سنة -1929 مصرف ليمان براذرز- سارعت حكومات هذه الدول بضخها لملايير الدولارات في حساب هذه المصارف سعياً منها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها، و مع تفاقم الأزمة تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها البشرية جمعاء.

ومن خلال عرضنا في هذا المقال لأسباب الأزمة المالية العالمية استشفينا ما يلي:

أولاً: أن السبب الرئيس في حدوثها هو البعد عن تعاليم السماء في تنظيم علاقات الخلق في الأرض، حيث اعتمد الإنسان على عقله وفكره فقط في وضع منهج حياته، وتجاهل المنهج الرباني الذي أتت به الكتب السماوية، ثم إن الإنسان بفطرته أناني يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة ولو على حساب الغير، فالقيم الأخلاقية تضبط التصرفات الإنسانية وتهذبها بمنظومة أخلاقية إنسانية ترعى مصالح الفرد والمجموع وتضبط الغرائز وتجعلها في خدمة الخير والصلاح.

ثانياً: تحول الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعولة من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد رمزي، أي من اقتصاد قائم على الإنتاج، والاستثمار، والعمل، إلى اقتصاد وهي قائم على المضاربة، والمقامرة، والمخاطرة في المشتقات، والتحوطات والخيارات والمستقبلات وغيرها، وهذه كلها أدوات من ابتكار الرأسمالية المالية الجديدة، ففي الوقت الذي يبلغ حجم الإنتاج العالمي 48 ألف مليار دولار، يبلغ حجم الأصول المتداولة

في الأسواق المالية 144 ألف مليار دولار، وهي نقود وهمية تركز على وعود الدفع والنقود المشتقة القائمة أصلا على المضاربات، وهي ما أطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالفقاعات المالية التي تهدد بالانفجار في أي لحظة.

ثالثا: تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية أن الإقتصاد الوضعي يقوم على:

1 - نظام الفائدة (الربا) على الودائع والقروض.

2 - نظام التجارة بالديون.

3 - نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

4 - نظام بيع الديون.

5 - نظام المشتقات القائم على المعاملات الاحتياطية والحظ.

6 - نظام الأنانية القائم على كافة صور الغرر، والجهالة، والتدليس، والمقامرة،

والغش، والكذب، والإشاعات، والاستغلال، وأكل أموال الناس بالباطل.

و كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية، أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سببا في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية. وصدق الله القائل: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1/ النجار إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009؛

2/ محمد الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، الطبعة الرابعة، سنة 1998م؛

3/ عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، دار جريز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن 2010؛

ثانياً: المجلات والدوريات

4/ حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن مركز البصيرة بالجزائر، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2009؛

5/ محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس 2009؛

6/ علي قندح، الأزمة المالية العالمية وابرز الأسباب والعوامل المحفزة، مجلة البنوك، الأردن، العدد التاسع، المجلد 2008، 27؛

ثالثاً: الملتقيات العلمية والمحاضرات والجرائد:

7/ إبراهيم عويس، الأزمة المالية وتداعياتها على العالم، جريدة الإتحاد السعودية، عدد 12423، سنة 2008

8/ إبراهيم عيسوي، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، محاضرات ألقيت في مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر 2009؛

9/ بلقاسم زايري، الأزمة المالية المعاصرة، الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25/26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف؛

- 10/لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والعربي، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة؛
- 11/ محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة الحالية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة؛
- 12/ سامي ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، 25/26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛
- 13/ عبد العزيز صبري، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، المؤتمر الـ13 حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009
- 14/ عادل بريان، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية والدروس المستفادة، الملتقى العلمي الأول، غرداية 23/24 فبراير 2011؛
- 15/ عامر يوسف معتموم، أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، المؤتمر الرابع للبحث العلمي، الأردن، 2009؛
- 16/ صالح مفتاح، معرفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، يومي 5 و6 ماي 2009 خميس مليانة؛
- 17/ رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية: حقائقها وسبل الخروج منها، مع رؤية الإقتصاد الإسلامي، المؤتمر الـ13 حول الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.

رابعاً: المواقع الالكترونية

18/ محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية، مقال منشور

أنظر الرابط www.al-furqan.org/lectures/alazma_almaleiah

الهوامش:

(1): محمد الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، الطبعة الرابعة، سنة

1998م، ص، 15.

(2): صالح مفتاح، معرفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبدائل البنوك

الإسلامية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام

المصرفي الإسلامي نموذجاً، يومي 5 و6 ماي 2009 خميس مليانة، ص2.

(3): عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية

الأمريكية، دار جريز للنشر والتوزيع، الأردن 2010، الطبعة الأولى، ص13.

(4): حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة المالية وانعكاساتها على التجارة الخارجية

للدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن مركز البصيرة بالجزائر، العدد

الثالث عشر، سبتمبر 2009، ص76.

(5): نفس المرجع السابق، ص76.

(6): إبراهيم عيسوي، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، محاضرات أقيمت

في مسقط، عمان، ديسمبر 2008.

(7): علي قندح، الأزمة المالية العالمية وبرز الأسباب والعوامل المحفزة، مجلة

البنوك، الأردن، العدد التاسع، المجلد 2008، 27.

(8): عامر يوسف معتموم، أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، المؤتمر الرابع

للبحث العلمي، الأردن، 2009، ص ص 5، 6.

- (9): ابراهيم عويس ،الأزمة المالية وتداعياتها على العالم،جريدة الاتحاد السعودي،العدد12423،سنة2008،ص12.
- (10):لمياء بوعروج،الأزمة المالية الحالية،دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والعربي،الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،2009،ص5.
- (11):بلقاسم زايري ،الأزمة المالية المعاصرة،الأسباب والدروس المستفادة،الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات،25/26نوفمبر2008 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،ص9.
- (12):النجار إبراهيم،الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي،الإسكندرية،الدار الجامعية،2009،ص72-73.
- (13)،(15):عادل بريان،تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية والدروس المستفادة،الملتقى العلمي الأول،غرداية 23/24 فبراير2011،ص3،ص4و.
- (14):محمد صالح حمدي،أسباب الأزمة الحالية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،2009،ص3.
- (16):نفس المرجع السابق،ص5.
- (17):محمد بوجلال،مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السادس2009،ص69.
- (18):رمضان محمد أحمد الروبي،الأزمة المالية العالمية:حقائقها وسبل الخروج منها،مع رؤية الإقتصاد الإسلامي،المؤتمر ال13حول الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية،كلية الحقوق،جامعة المنصورة،مصر،2009ص36.
- (19):محمد بوجلال،مرجع سبق ذكره،ص75.

(20): رمضان محمد أحمد الروبي، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص36.

(21): محمد الشرافي، الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية، مقال منشور

أنظر الرابط www.al-furqan.org/lectures/alazma_almaleiah تاريخ الزيارة
18/8/2013.

(22): عبد العزيز صبري، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر

الإسلامي، المؤتمر الـ13 حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية
الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص33.